الرقم .....
التاريخ .....
المواقق .....

٤- هل شركة العطارات لم تُنفّذ أي بند من بنود الإتفاقية وأخلت بالإلتزامات المترتبة عليها بموجب الإتفاقية خلاف الغبن الفاحش.

- ان موضوع القضية التحكيمية محصور حالياً بالغبن الفاحش، واما الجوانب الاخرى للمشروع فما زالت قيد المراجعة والمتابعة خاصة وانه لم يتم لغاية الان الوصول إلى التشغيل التجاري للوحدتين الأولى والثانية للمشروع.

٥- العمل على تزويدي بنسخة من الإتفاقية.

- مرفق قرص مدمج يحتوي على: (١) الاتفاقية التنفيذية بين وزارة الطاقة والثروة المعدنية وشركة العطارات و(٢) اتفاقية شراء الطاقة الكهربائية بين شركة الكهرباء الوطنية وشركة العطارات.

٦- لماذا لم تلجأ الحكومة إلى التفاوض المباشر مع الشركة خصوصاً أن التحكيم قد يطول وسيكبد الخزينة الملايين من أتعاب التحكيم وأتعاب محامين أجانب، وقد لا تستفيد الحكومة من اللجوء الى التحكيم.

٧- لماذا لم يتم شراء المشروع لصالح الخزينة.

- حاولت الحكومة خلال فترة سابقة استطلاع آفاق للتفاوض المباشر مع شركة المشروع، ولم تكن هذه الآفاق مبشرة من ناحية، كما انه لم يتم استكمال المشروع وتشغيله تجارياً من ناحية اخرى.

٨ – ما مقدار أتعاب المحاماة التي تم الاتفاق عليها لهيئة التحكيم والمحامين وما مقدار المصاريف والنفقات المقدرة لهذه الغاية.

- بالنسبة لاتعاب هيئة التحكيم سوف يتم تحديدها من قبل غرفة التجارة الدولية في باريس، وبالنسبة لاتعاب المحامين والخبراء القانونيين والفنيين والنفقات الاخرى فما زالت تكاليفهم غير محددة، وسوف تعتمد على مسار التحكيم الذي ما زال في بدايته، وبصورة أولية يتم تقدير تكاليف هذا التحكيم بحوالي ٥ – ٨ مليون دولار.

واقبلوا فائق الاحترام،

هاله عادل زواتي

وزير الطاقة والثروة المعدنية

ا.ع